المحور الثالث: عمليات إدارة مخاطر التجارة الخارجية.

أولا: الأخطار البنكية و أنواعها :

1- تعريف الخطر (المخاطرة):

يعرف الخطر على انه " احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

و الخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها .

يمكن أن ينتج اخطر عن:

- نقص التنوع
- نقص السيولة
- إرادة البنك في التعرض للمخاطر.

2_ أنواع المخاطر:

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك و أهمها:

أ_ المخاطر الإستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي ، و يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية و كذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك ، و السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير و الطويل.

ب _ **خطر الاعتماد:** وهو الخطر الناشئ في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كمستفيد واحد.

ت - ***خطر الائتمان***: "الإقراض"

وهو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على احد الأصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة و تعتبر القروض هي أهم مصادر الائتمان ويذكر أن مخاطر الائتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية او خارجها.

ث- **خطر التسوية**:

الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف ,لا سيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد .لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها و الاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها

ج - **خطر السيولة** :

و هو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة أو نقص في الموارد المالية مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة و ذلك نتيجة إتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديهما يؤدي إلى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة و أجال استحقاق الودائع لدى البنك .و يتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات.

ح-**خطر قانوني**:

خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض .نقص أو عجز أيا كانت طبيعته قد يتسبب للبنك أو للمؤسسة المالية بموجب عملياتها.

خ - خطر عدم التسديد:

وهو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو أخر أو أن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب. وهذا ما يفسر انه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الأخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية و المعنوية و خسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة

د- ***خطر سعر الفائدة***:

هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة إلى البنك ،و من أهم أسباب خطر سعر الفائدة :

- المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .
- سوء تسيير الموارد و تقديم قروض بأسعار فائدة امتيازيه و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

ذ - **خطر سعر الصرف**:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف.و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك و على المستثمرين على سواء .

ذ :1. مخاطره المتعلقة بالبنك: في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك و مسؤولية التعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها أو التقليل من حدتها و منها ما يلي:

- مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة:خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج .
- مخاطر السعر:التغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.
- مخاطر السيولة : و هنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من اجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقراض هذه العملات في السوق إذا توفرت.
- خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك و تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

ذ-2: **مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل:**

إن خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض و هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات و التدابير التي تستخدمها السلطات النقدية و التي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي إلى فقدان القيمة

الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية أداة تقييم القروض و هنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها أو التقليل من حد ذاتها و نذكر منها:

- مخاطر الصرف: و ذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف، فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت و التغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين و المستوردين لخسائر بعيدة على أنشطتهم.
- خطر سعر الفائدة: و هو احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان و هو الخطر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحالة المالية للبنك و إرهاق توازن استغلاله.
- خطر المحفظة المالية: إن المحفظة المالية تتكون من مجموعة من القروض و مجموعة من الأوراق المالية التي استثمر فيها البنك أمواله و عائد تلك المحفظة هو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية كسداد الفوائد على الودائع ، التوزيعات على المساهمين، تنمية الأرباح.

م- **المخاطر التشغيلية:**

و هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس،.....الخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة ، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

ن- **مخاطر السوق:**

و يقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى.

ه - **خطر تجميد الأموال:**

و ذلك عندما يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها و وضعيتها المختلفة فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه و الذي يمكن أن لا يستغل بالكامل، و بما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك و الذي تكلفه تسديد فوائد لأصحابها ،فانه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله.

و- خطر السحب على المكشوف:

هو عملية سحب العميل لأموال البنك دون توفير رصيد في حسابه و هذا نظرا لثقة البنك الكبيرة في عميله، و هذا النوع متعامل به جدا في الجزائر مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بمسائل الإنتاجية.

ي- مخاطر السمعة.

احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة و القوانين و المعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر و هذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية و بالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.

ثانيا: إدارة المخـاطر البنكية:

1- تحديد المخاطر:

لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر و هي:خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض،خطر السيولة و خطر التشغيل....

2 - قياس الخطر:

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته و احتمالية الحدوث لهذه المخاطر و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

3 - ضبط المخاطر:

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و هي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء اثر هذه المخاطر.

4- **مراقبة المخاطر**: إن وضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القروض و في معدلات الفائدة ، و معدلات الصرف،السيولة و التسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية و المخاطر القانونية.

ثالثا: إجراءات الحد من المخـاطر:

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. و بالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ،بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

و هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.
- **وضع حد للمخاطرة**: و هذا حسب نوع و صنف القرض.
- **التنوع:** و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

1- التسيير العلاجي:

و هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته و إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه،و هو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية.

و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2- التسيير الوقائي:

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

أ ـ توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات،.....الخ.

- **الأسلوب غير الرسمي**: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ب ـ التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

جـ ـ عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه

القروض،و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

د- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض،ثم الإخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

رابعا: **تصنيفات إدارة المخـاطر:**

تصنيفات إدارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 إلى 5 و على المراقب (المفتش) أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش.

1- تصنيف قوي:

يعكس فعالية الإدارة و قدرتها على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك،كذلك فان مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات و الإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة ،و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الادراة المعلومات الكافية و في الوقت المناسب.

2- تصنيف مقبول "مرضي":

إدارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص أو الضعف معروف و يمكن التعامل معه.

عموما فان رقابة مجلس الإدارة و كذلك السياسات و الإجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فاعلة في ضمان متانة و سلامة البنك، و بشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

3- تصنيف عادل:

إدارة المخاطر يشوبها شئ من القصور و بالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة،حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط ،كفاية رقابة المخاطرة و أنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل

مجلس الإدارة و الإدارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر.

إن مناطق الضعف يمكن إن تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك .

4- تصنيف حدي (هامشي):

إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة و قياس و ضبط المخاطر ذا ت التأثير المادي الكبير على عمليات البنك،و غالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون احد عناصر إدارة المخاطر حدية و هي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة ،كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك و هو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

5- تصنيف غير مرضي:

غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس ومراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف و عدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة،حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

خامسا: تقسيم المخـاطر:

يهدف تقسيم المخاطر إلى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك، و هذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر.

و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها تجنب هذه المخاطر،تحويل هذه المخاطر،قبول هذه المخاطر.

1- تجنب المخاطر:

يمكن للبنك في هذه الحالة أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معنية إذا لاحظ أن الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

2- تحويل المخاطر:

يمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة التأمين و الحصول على ضمانات و كفالات حكومية.

3 - قبول المخاطر:

بإمكان إدارة البنك أن تقبل المخاطر على أساس أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية،و من ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. و في حال القبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر ،على المراقب أن يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقا لما يلي:

- ❖ مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك و الظروف الاقتصادية المحلية و قاعدة المودعين و المقترضين.
- ❖ التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، أنظمة ضبط قوية، أنظمة معلومات قوية،مجلس إدارة مستقل.
- ❖ مقاربة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- ❖ التأكد من أن إدارة البنك ملتزمة بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك.